

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢١٩٤ لسنة ١٩٦٩

باعتبار مشروع إنشاء مجمع تنظيم الإنتاج الزراعي بناحية سلاقوس مركز العدة محافظة المنيا من أعمال المنفعة العامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات المنفعة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات ؛

قرر :

مادة ١ - يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إنشاء مجمع تنظيم إنتاج الزراعي بناحية سلاقوس مركز العدة محافظة المنيا .

مادة ٢ - تخصص لإنشاء المشروع المذكور الأرض اللازمة له مملوكة للدولة (أملاك أميرية) والبالغ مساحتها ١٦ قيراطا (ستة عشر قيراطا) سلوخص بيانها وموقعها وحدودها بالمذكرة والرسم المرفقين

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر بمراسلة الجمهورية في ٢٨ شعبان سنة ١٣٨٩ (٩ نوفمبر سنة ١٩٦٩) جمال عبد الناصر

مذكرة

في شأن اعتبار مشروع إنشاء مجمع تنظيم الإنتاج الزراعي بناحية سلاقوس بمركز العدة محافظة المنيا من أعمال المنفعة العامة

تنفيذا لسياسة الحكومة التي تهدف إلى حماية الثروة الزراعية حتى تكفل نماءها الاقتصادي ورفع مستوى الإنتاج الزراعي على أساس علمي، وتنفيذ مشروع تنظيم الإنتاج الزراعي بمحافظات : البحيرة ، الغربية ، الغربية ، القليوبية ، الجيزة ، المنيا ، أسوان .

وقد وقع الاختيار على الجزء المبين بالرسم المرفق ومقداره ١٦ قيراطا (ستة عشر قيراطا) بمحوض داير الناحية رقم ٩ القطعة رقم ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦ بناحية سلاقوس بمركز العدة محافظة المنيا لاقامة هذا المجمع مما يقتضى تقرير صحة العامة لتلك المشروع والاستيلاء على المساحة المشار إليها طبقا لحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له والقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة

والاستيلاء على العقارات ، وهذه المساحة مملوكة للدولة (أملاك أميرية) وبمحل الموقع من الناحية البحرية مساكن ومن الناحية القبلية وحدة صحية ومن الناحية الشرقية فناء ومن الناحية الغربية مساكن .

وقد وافق السيد المحافظ على نزع ملكية الموقع المختار .

انلك أعد مشروع القرار المرفق بتقرير المنفعة العامة لمشروع إنشاء مجمع تنظيم الإنتاج الزراعي بالناحية سالفة الذكر والاستيلاء على مساحة الأرض اللازمة لتنفيذه .

رقتشرف وزير الزراعة والاصلاح الزراعي بعرض مشروع هذا القرار على السيد رئيس الجمهورية - رجاء التفضل بالموافقة عليه .

وزير الزراعة والاصلاح الزراعي

سيد مرعي

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٢٢٦ لسنة ١٩٦٩

بتقرير المنفعة العامة لمشروع إنشاء مساكن للعاملين بمحطة محولات نجع حمادى جهد ١١/٣٣ ك. ف. بقرية هو مركز نجع حمادى محافظة قنا والاستيلاء على الأراضى اللازمة له

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين ؛

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات ؛

قرر :

مادة ١ - يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إنشاء مساكن للعاملين بمحطة محولات نجع حمادى جهد ١١/٣٣ ك. ف. بقرية هو مركز نجع حمادى محافظة قنا .

مادة ٢ - يستولى بطريق التنفيذ المباشر على قطعة الأرض اللازمة لتنفيذ المشروع المذكور والبالغ مساحتها قيراط و ١٠ أسهم (قيراط و عشرة أسهم تقريبا) ملك السيد / عبد الكريم أحمد عبد الكريم دعيس والموضع بيانها وحدودها ومالكها بالرسم التخطيطى والمذكرة المرفقين .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر بمراسلة الجمهورية في ٢٩ شعبان سنة ١٣٨٩ (١٠ نوفمبر سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

مذكرة

شأن اعتبار مشروع إنشاء مساكن للعاملين بمحطة محولات
نجع حمادى جهد ١١/٣٣ ك.ف. بقرية هو مركز نجع حمادى
محافظة قنا من أعمال المنفعة العامة

مبدرات اعتبار المشروع من أعمال المنفعة العامة :

نظرا لأن موقع محطة المحولات السابق نزع ملكيتها للمشروع رقم ٤٧
كهربة الجمهورية بموجب القرار رقم ٦١٩ لسنة ١٩٦٨ المنشور بالوقائع
المصرية بالعدد ١٠٢ في ٨ مايو سنة ١٩٦٨ لا يتسع لإمكان إنشاء مبنى
لسكن العاملين بالمحطة والمسئولين عن إدارتها .

وحيث إن حاجة العمل بالمحطة تقضى باسكانهم بنفس منطقة العمل
للضرورة التي تحتتمها نظام الورديات ودواعى الأمن فإن الأمر يستلزم
إنشاء وحدتين سكنيتين لهم .

أسباب اختيار الموقع :

ملاءمته من الناحية الفنية .

البيانات الخاصة بالموقع :

١ - المساحة المطلوب الاستيلاء عليها قيراط ١٠٠ أسهم (قيراط
وعشرة أسهم تقريبا) .

٢ - تقع ضمن القطعة رقم ٣ بحوض نجع حلام نمرة ١ وحدودها
وأبعادها كالاتى :

- (أ) الحد البحرى : محطة محولات نجع حمادى السابق نزع ملكيتها
بمشروع (٤٧) كهربة الجمهورية بطول ١٧ مترا .
(ب) الحد الشرقى : جسر طراد النيل الغربى عمومى بطول ١٤ مترا .
(ج) الحد القبلى : القطعتين رقمى ٣١ و ٢ بحوض بطول ١٧ مترا .
(د) الحد الغربى : باقى القطعة رقم ٣ بحوض بطول ١٥,٣٠ مترا .

الملكية :

قيراط ١٠٠ أسهم من ملك السيد / عبدالكريم أحمد عبد الكريم دعيس
وجملة ما يملكه بالناحية ١٢ قيراطا و ٢٠ سهما .

وقد وافق المالك على مبدأ نزع الملكية بتاريخ ١٩/٣/١٩٦٩ ، وقد

موافقة المحافظ :

وقد وافق السيد محافظ قنا على نزع ملكية الموقع بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٨
والأمر يتطلب استصدار القرار اللازم باعتبار المشروع المشار إليه
من المنافع العامة والاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة له .
ويتصرف وزير الكهرباء والسد العالى بعرض مشروع القرار الموافق -
رجاء في حالة الموافقة - التفضل بإصداره .

وزير الكهرباء والسد العالى

مهندس : محمد صدقى سليمان

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٣٢٠ لسنة ١٩٦٩

بتعيين رئيس مجلس مدينة المنصورة بدرجة وكيل وزارة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٠
والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦
لسنة ١٩٦٤ والقوانين المعدلة له ،

قرر:

مادة ١ - تعيين السيد / حسن على حسن فؤاد رئيسا لمجلس مدينة
المنصورة بدرجة وكيل وزارة مع منحه بدل التمثيل المقرر لوكلاء الوزارات .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ رمضان سنة ١٣٨٩ (٢٩ نوفمبر سنة ١٩٦٩)